

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإشكالية البطالة في

الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2018)

Small and medium enterprises and the problem of unemployment in Algeria - an econometric study during the period (2000-2018)

إسماعيل مراد

مخبر "الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول
المغربية"، جامعة عين تموشنت، الجزائر
morad.ismail@cuniv-aintemouchent.dz

مصطفى رديف*

مخبر إدارة الابتكار والتسويق
جامعة سيدي بلعباس، الجزائر
redif.cur@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/18

تاريخ القبول: 2020/05/05

تاريخ الاستلام: 2020/02/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر خلال الفترة (2000 - 2018)، حيث تم الاعتماد على بيانات من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعلقة بنسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف إلى إجمالي العمالة المشغلة وطنيا، وبيانات أخرى تخص البطالة من الديوان الوطني للإحصائيات خلال فترة الدراسة. أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين بمعنى آخر أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها مساهمة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ بطالة؛ تشغيل؛ جزائر؛ نموذج انحدار بسيط.

تصنيف JEL: C01، E24

Abstract:

This study aims to measure the extent of the contribution of small and medium enterprises in alleviating unemployment in Algeria during the period (2000 - 2018), where data was relied on from the Ministry of SMEs related to the ratio of the contribution of SMEs in employment to the total employment employed nationally, and other data related to Unemployment belongs to the National Bureau of Statistics during the study period. The results indicated that there is an inverse relationship between the two variables, in other words that SMEs have a contribution to alleviate unemployment in Algeria.

Keywords: SMEs; unemployment; employment; Algeria; simple regression model.

Jel Classification Codes: C01, E24.

* المؤلف المرسل

مقدمة

تعد البطالة مشكلة اقتصادية، اجتماعية، وكذلك سياسية بالنسبة لأغلب الدول، إذ أن التوظيف الكامل الذي تحدث عنه "كينز" يبقى افتراض نظري، كما أن معدل البطالة زادت حدته مع الأزمة المالية لسنة 2008، خاصة بالنسبة للدول الكبرى أو ما كان يعرف سابقا بالدول الأكثر تصنيعا، إلا أن الدول النامية خاصة الجزائر تتميز بمعدلات مرتفعة أكثر مقارنة بالدول المتقدمة وهو راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الهيكل الاقتصادي خاصة ما تعلق بالصناعة. كما أن التحدي العالمي الحديث يتمثل في طريقة توفير منصب شغل دائم للمواطنين ويمكن أن نتحدث في هذا الإطار على عدة تجارب عالمية خاصة ما تعلق باستحداث منصب شغل ذاتي عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة بمنح تسهيلات تمويلية من قبل البنوك، ويمكن أن نحصي عدة تجارب في هذا المجال خاصة تجربة ماليزيا، تجربة الهند، تجربة المغرب، وتجربة "بنك جرامين" في دولة بنجلادش للمفكر الاقتصادي محمد يونس.

في هذا الإطار سعت الجزائر على غرار أغلب الدول إلى إنشاء مناصب شغل دائمة ذاتية عن طريق وسائل الدعم باستحداث عدة هيئات على غرار ANSEJ، ANGEM، CNAC، ANDI، فعملت بذلك على تطوير مسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل وحتى المصغرة. تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية في التوظيف في أغلب الدول خاصة وأنها لا تعاني من مشاكل تسويقية، إذ أن أغلبها يأخذ شكل مقاولات من الباطن بالتعاقد مع الشركات الكبيرة في إطار تعاقد التخصص أو تعاقد القدرة، وهذا هو الأمر الذي أدى إلى انتشارها وزيادة شهرتها.

■ إشكالية الدراسة:

تعاني الجزائر من ارتفاع نسبة البطالة سجلت سنة 2018 ما نسبته 11.6% (ONS, 2018)، وكون البلد يعتمد على العائدات البترولية، فالمراد من تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو استحداث مناصب شغل والقضاء على البطالة.

ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2018)؟

■ فرضيات الدراسة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض نسب البطالة بالجزائر، و هذا من خلال توفيرها لعدد معتبر من مناصب الشغل.

■ أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة من كون البطالة عبارة عن مشكلة عالمية، يحاول القارئون على البلدان التخفيف منها بشتى الطرق، هذه من جهة ومن جهة ثانية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وخلق القيمة المضافة في كل الدول تقريبا.

■ أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة ضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز دورها في الاقتصاد؛
- محاولة تشخيص مشكلة البطالة بضغط مفهومها، أنواعها وأسبابها؛
- محاولة إيجاد علاقة بين الثنائية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البطالة) لمعرفة مدى مساهمة الأولى في الثانية.

■ منهج الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي خاصة ما تعلق بالجانب النظري لمصطلحات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الكمي عن طريق الأدوات القياسية من أجل معرفة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر خلال الفترة (2000 - 2018).

■ الدراسات السابقة:

يمكن حصر أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا فيما يلي:

- دراسة (Zeraibi & Laeeq, 2019): حيث يهدف هذا البحث إلى مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة خلال الفترة (2003 - 2016)، حيث توصلت الدراسة إلى المساهمة المحتشمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج القطاع النفطي في التخفيف من حدة البطالة.

- دراسة (Woźniak, et al. 2019): على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بولندا خلال الفترة (1996 - 2016) حيث أظهرت الدراسة احتلال دولة بولندا في المرتبة 27 فيما يخص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة والمرتبة 17 في نسبة مساهمتها في التوظيف بين دول الاتحاد الأوروبي.

- دراسة (Aremu and Adeyemi, 2011): حيث عالجت الورقة تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البقاء على قيد الحياة في دولة نيجيريا من خلال توليدها لمناصب شغل، حيث أظهرت الدراسة أن لهذه المؤسسات دور مهم جدا في توفير مناصب الشغل والرفع

من مستوى المعيشة وأوصت بضرورة اهتمام دولة نيجيريا بالقطاع خاصة بدمجها في قطاع صناعة السيارات وتنفيذ المشاريع في البلد.

- دراسة (بن منصور و زنكري، 15-16 نوفمبر 2011): حيث توصلت الدراسة إلى الإقرار بالمساهمة المحتملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر إذ أنها لا تتجاوز 11%.

- دراسة (Mukole, 2010): حيث تبين الدراسة المكانة المرموقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة جنوب إفريقيا إذ تمثل 91% من مجموع الشركات بمساهمة تصل 57% في الناتج المحلي و60% في نسبة التشغيل وتواجه هذه الشركات عدة عقبات أهمها نقص المهارات الإدارية، نقص التمويل، افتقارها للتكنولوجيات الجديدة، صعوبة الوصول إلى الأسواق.

الإطار المعرفي لمتغيرات الدراسة:

التحليل النظري لظاهرة البطالة:

من أجل إزالة اللبس عن هذا المصطلح، سنتطرق إلى عدة نقاط أهمها:

تعريف البطالة:

تعددت تعاريف البطالة بين الباحثين الاقتصاديين، و كلهم يتفقون على أنها عبارة عن مشكلة عالمية تشترك فيها كل دول العالم، حيث تم تعريفها بأنها: "حالة عدم وجود عمل رغم الرغبة فيه و البحث عنه، أي حالة وجود أشخاص لا يعملون إلا أنهم قادرون على العمل ويرغبون فيه و يبحثون عنه، وهم جزء من قوة العمل ولكنهم متعطلون" (بلول، 2002، ص 256)، كما تعرف اقتصاديا بأنها: "عدم مقدرة الاقتصاد الوطني بما فيه من شركات ومؤسسات عامة وخاصة على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب من هم في سن العمل و قادرون عليه و يبحثون عنه و لا يحصلون عليه" (مقابلة، 2009، ص10).

كما اختلف كذلك في تعريف البطال حيث عرفته منظمة العمل الدولية على أنه: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى (رجب صبري، حمادة، و محمد سيد، 2009، ص 23)، كما حدد الديوان الوطني للإحصاء الشروط التالية في الشخص البطال: (ONS, 1995, p8)

- أن يكون سنه ما بين 15 سنة و 64 سنة، وأن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك؛
- أن لم يزاوّل عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء الإحصاء؛
- أن يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل أي باحث عن العمل.

أنواع البطالة:

تتعدد أنواع البطالة، كما قد تختلف تسمياتها من باحث لآخر، و فيما يلي عرض لأهم الأنواع: (بن شهرة، 2009، ص 234-238).

1. البطالة الهيكلية: تحدث حينما يصبح الطلب على بعض الوظائف أقل من العرض، و تكون الظاهرة في المدى الطويل (عزيز و كعبية، 1997، ص 113).
2. البطالة الدورية: تحدث نتيجة للتغير في الدورة الاقتصادية من الازدهار إلى الركود، و تعرف ببطالة النقص أو العجز في الطلب.
3. البطالة الاحتكاكية: تحدث في الزمن قصير الأجل، عندما يحاول العاملون الانتقال من وظيفة إلى وظيفة جديدة أو الانتقال من منطقة إلى أخرى (أحمد قذري، 2009، ص 3).
4. البطالة الصريحة: وهي النقص الواضح للوظائف الناتج عن زيادة الطلب على العمل مقارنة بالعرض عليه (رمزي، 1997، ص 23).
5. البطالة الاختيارية: حينما يتعطل العامل بمحض إرادته (إبراهيم محمود، 2008، ص 45).
6. البطالة الإجبارية: حينما يتعطل العامل بشكل إجباري (إبراهيم محمود، 2008، ص 46).
7. البطالة المقنعة: و هي فقط التوظيف من أجل التوظيف، أي التشغيل أكثر من الحاجة، و يكون موجود في بعض المجالات، خاصة المجال الفلاحي (علي مطر، 1993، ص 76).
8. البطالة الموسمية: و تحدث هذه البطالة في أوقات معينة من السنة، يمكن التنبؤ بها مسبقا، و تظهر خاصة في القطاع الفلاحي و القطاع السياحي.
9. البطالة التكنولوجية: و تكون بسبب تعويض العامل بالآلة.
10. بطالة المتعلمين: وهي البطالة الناتجة عن وجود فئة من خريجي المدارس والجامعات أكبر مما يحتاجه سوق العمل (أسامة السيد، 2008، ص 18).
11. بطالة التقاعد: تنتج نتيجة إحالة عمال على التقاعد الإجباري كإجراء عقابي (أسامة السيد، 2008، ص 19).
12. بطالة سوء المظهر: حينما تكون إعلانات التوظيف لها علاقات بالهندام مثل القطاعات الخدمي كالاستقبال في الفنادق أو الإعلام، بحيث تكون أغلبية الإعلانات لتوظيف النساء و تركز على حسن المظهر (أسامة السيد، 2008، ص 19).

أسباب البطالة في الجزائر:

تعددت أسباب البطالة في الجزائر واختلفت جذورها ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي: (ماضي و خدايمية، 15-16 نوفمبر 2011)

- التناقص في حجم الاستثمارات العمومية وهذا بفعل الصدمات التي تحدث في أسعار المواد الطاقوية لأن اقتصاد الجزائري ربحي قائم على عائدات البترول؛
- النمو الديمغرافي الكبير للسكان على حساب الفئة الشغيلة يؤدي مع مرور الزمن إلى التباعد الكبير بين معدلات التشغيل ومعدلات البطالة؛
- عدم التوافق بين عرض العمل والطلب عليه، خاصة من الناحية الفنية كون التكوين في الجامعة ومراكز التكوين لا يتماشى مع سوق العمل في أغلب الأحيان.
- كما توجد عوامل أخرى يمكن حصرها فيما يلي: (ساحل، 2016، ص 123).
- نقص التأهيل خاصة في ميدان الحرف، مما يجعل بعض عروض العمل تبقى شاغرة خاصة عروض العمل من قبل الشركات الأجنبية؛
- ضعف التأطير والتنافسية للمنتوج المحلي أمام المنتوج الأجنبي حيث أن معظم القروض الممنوحة توجه لإنشاء مؤسسات ذات طابع تجاري وخدماتي؛
- ضعف المبادرة إلى إنشاء مؤسسات خاصة مصغرة (توجه مقاولاتي ضعيف) مما أدى إلى ظهور نوع جديد للبطالة وهو البطالة الفكرية؛
- التأخر في تسليم بعض المشاريع يؤدي إلى تولد تكاليف إضافية مما يؤدي في بعض الأحيان إلى غلق هذه المؤسسات وبالتالي إحالة العمال على البطالة؛
- انخفاض إنتاجية العمل كون الأجور متساوية بين العمال وعدم تكيف الأجور حسب الكفاءة الإنتاجية؛
- عدم وجود تخطيط جيد للعمل خاصة في المؤسسات العمومية مما يؤدي إلى قتل فرص فتح مؤسسات جديدة، حيث يشمل تخطيط القوى العاملة: (بن شهرة، 2009، ص 259)
 - تحديد الاحتياجات من العمالة (عدد، مستوى، تركيبة)؛
 - ترشيد العمالة (زيادة، نقصان، توازن)؛
 - احتياجات النمو والتوسع في العمل (عدد، مستوى، تركيبة).

تطور البطالة في الجزائر

شكلت البطالة في الجزائر ضغط كبير على الاقتصاد إلا أنه مع بداية الألفية ومع بعث المخططات التنموية وتنوع آليات التشغيل ودعم الاستثمار بدأت بالانخفاض وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (1)

تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000 - 2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة %	29	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.51
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة %	13.8	11.33	10.17	9.96	9.97	11	9.83
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
معدل البطالة %	10.6	11.76	10.5	11.7	11.6		

Source: ONS, 2002, 2004, 2006, 2008, 2010, 2012, 2014, 2016, 2017, 2018

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن معدل البطالة انخفض من حدود 29 % سنة 2000 ليصل إلى 11.6 % سنة 2018، كما سجلت أقل نسبة سنة 2013 بقيمة قدرت 9.83%، و يرجع هذا الانخفاض إلى الترتيبات المعتمدة والعديد من البرامج نذكر على سبيل المثال برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال فترات زمنية مختلفة، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من أهمية توحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها الكبير في كافة دول العالم إلا أن هناك تباين في آراء المتخصصين في وضع تعريف موحد لها، وذلك من بلد إلى آخر و في بعض الأحيان في نفس البلد (بورنان، 2014، ص 160). فحسب الدكتور محمد محروس إسماعيل يمكن تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث، أي يغلب على نشاطها الآلية، وتطبق مبدأ تقسيم العمل" (محروس إسماعيل، 1997، ص 211).

كما يعتمد مفهومها على مجموعة من المعايير أهمها (عدد العمال في المؤسسة، حجم رأس المال، رقم الأعمال، الاستقلالية في تسيير المشروع)، حيث عرّفتها اللجنة الأوروبية كما يلي: (CEDEF, 2019) "المؤسسة المصغرة: هي تلك التي تشغل من 1 إلى 09 عمال وذات رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 3 مليون أورو. أما المؤسسة الصغيرة: فهي كل مؤسسة تتمتع بالاستقلالية وتشغل ما بين 10 و 49 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي يساوي على الأقل 7 مليون أورو أو حصيلة سنوية لا تتعدى 5 مليون أورو. في حين أنّ المؤسسة المتوسطة هي

كل مؤسسة تشغل بين 50 و 249 عامل وبرقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو، أو ميزانية سنوية لا تتعدى 27 مليون أورو".

أما اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا، فقد صنف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

جدول (2)

تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد العمال
مؤسسات عائلية و حرفية	من 1 إلى 10 عمال
مؤسسات صغيرة	من 11 إلى 49 عامل
مؤسسات متوسطة	من 50 إلى 100 عامل
مؤسسات كبيرة	أكثر من 100 عامل

Source: Bled, 1992, p 793.

أما المشرع الجزائري فينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي (القانون رقم 01-18، 2001، ص 4): "المؤسسة المصغرة هي التي تشغل من عامل إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار. في حين أن المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار. أما المؤسسة المتوسطة فهي مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون وملياري دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار". والجدول الموالي يوضح هذا التصنيف بالتفصيل:

جدول (3)

تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري

المعايير المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	الميزانية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	20	10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

Source: MPMEA, 2004, p 1.

كما تم تقديم تعريف آخر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة، بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة

والمتوسطة، وقد عرفتها على أنها كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل و تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري. (بن نذير و غردي، 2019، ص 249)

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقي بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها في عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، إضافة إلى إحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

يبين الجدول الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2018):

جدول (4)

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة مساهمتها في التشغيل إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا خلال (2000-2018)

السنة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة مساهمة PME في التشغيل إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا
2000	/	/	159507	11,08
2001	244570	788	245358	11,83
2002	261125	788	261863	10,99
2003	287799	788	288587	11,81
2004	312181	788	312969	10,75
2005	245842	874	342788	14,39
2006	269806	739	376767	14,12
2007	293946	666	419590	15,77
2008	392013	626	519526	16,84
2009	455398	591	587494	16,33
2010	482892	557	619072	18,2
2011	511856	572	659309	17,96
2012	550511	557	711832	18,17
2013	601583	557	777816	18,56
2014	656949	542	852053	21,07
2015	716895	532	934569	22,38

23,43	1022621	390	1 022 231	2016
24,78	1074503	267	1074436	2017
24,04	1093170	262	1092908	2018

المصدر: وزارة م ص م ص ت، 2001-2019.

الملاحظ من الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة يشهد تطورا كبيرا في الجزائر، انطلاقاً من 159507 سنة 2000 إلى 1093170 سنة 2018. من خلال نفس الجدول، يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشهد ارتفاعاً كبيراً من سنة لأخرى، حيث بلغ تعدادها في سنة 2000 إلى 244570 مؤسسة، إلى أن وصل إلى حوالي 1092908 سنة 2018، أي بزيادة جد معتبرة. أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فهي تشهد تراجعاً مستمراً ابتداء من سنة 2000، وهذا التراجع ناجم عن تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام، حيث تعتبر خصوصية مؤسسات القطاع العام، عنصراً أساسياً في انخفاضها، لتصل إلى 262 مؤسسة سنة 2018.

أما فيما يخص نسبة عدد العمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العمالة المشغلة في الجزائر فعرفت تطورا خلال فترة الدراسة (2000-2018) إذ قدرت النسبة سنة 2000 بـ 11.08 % لترتفع إلى أكثر من 24 % سنة 2018، وهذا نظرا للجهود المبذولة لتدعيم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإطار التطبيقي للدراسة:

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تخفيض نسبة البطالة اعتمادا على المناصب المستحدثة من طرفها

بناء النموذج:

النموذج هو تقديم أو عرض مبسط للوضع المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة و علاقات التأثير المتبادل بينها (مكيد، 2007، ص 3005)، أي دراسة العلاقات التفسيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرة التابعة، ومن أجل محاولة بناء نموذج قياسي يعبر عن دراستنا سنستخدم إجمالي مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير مستقل، أما نسبة البطالة فستعبر لنا عن المتغير التابع، ومنه نفترض أن الصيغة الخطية للنموذج من الشكل التالي:

$$CHOM = b_0 + b_1 * EPME + \mu$$

حيث:

CHOM: نسبة البطالة في الجزائر (المتغير التابع)؛

EPME: نسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المتغير المستقل)؛

 $b_0 - b_1$: تعبر عن معاملات المتغيرات المستقلة؛ μ : متغير عشوائي.

ولتقدير معاملات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج Eviews 10، أسفرت نتائج تقدير النموذج الخطي إلى ما هو موضح في الملحق رقم 01.

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$CHOM = 32.55 + 1.03 * EPME$$

$$T_c \quad (8.10) \quad (-4.53)$$

$$R^2 = 0.54 \quad F = 20.60 \quad DW = 0.33$$

حيث EPME القيمة المقدرة لإجمالي العمال في الجزائر

التحليل الاقتصادي للنموذج:

من خلال النموذج المقدر يمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب جديدة وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

جدول (5)

نتائج تقدير النموذج الخطي لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض نسب البطالة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32.53551	4.014772	8.103951	0.0000
EMP	-1.037968	0.228644	-4.539674	0.0003
R-squared	0.547976	Mean dependent var		14.91737
Adjusted R-squared	0.521387	S.D. dependent var		6.477084
S.E. of regression	4.480969	Akaike info criterion		5.936857
Sum squared resid	341.3445	Schwarz criterion		6.036271
Log likelihood	-54.40014	Hannan-Quinn criter.		5.953682
F-statistic	20.60864	Durbin-Watson stat		0.334629
Prob(F-statistic)	0.000290			

المصدر: مخرجات EViews 10.

- تدل القيمة (32.55) على أنه في حالة عدم اعتماد الدولة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهناك آليات أخرى تسمح بخلق 32.55 ألف منصب شغل؛

- تدل الإشارة السالبة للمتغير EPME على وجود علاقة عكسية بين العمال في PME ونسبة البطالة، حيث إذا تغير EPME بوحدة تنخفض معدل البطالة بـ 1,03 %.

التحليل الإحصائي للنموذج:

- معامل التحديد $R^2=0.54$: أي تساهم EPME العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 54 % في تفسير المتغير التابع CHOM نسبة البطالة في الجزائر، و أما النسبة المتبقية 46% فتمثل بقية العوامل الأخرى التي لم تدرج في النموذج.

▪ اختبار المعنوية:

- اختبار ستودنت T test

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعاملات المتغيرات أكثر من القيمة الجدولية، كما أن الاحتمال أقل من 0,05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة معنوية بين العمالة في PME والبطالة .

- اختبار فيشر F test

والهدف منه هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى معنوية 0,05، ودرجتي حرية $\alpha_2 = n-k-1$ ، $\alpha_1 = k$ ، حيث $k=1$ و $n=19$.

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة $F=20.60$ أكبر من القيمة الجدولية و باحتمال أقل من (0,05)، فهذا يدل على النموذج جيد ومقبول إحصائياً.

- اختبار عدم ثبات التباين:

حسب هذا الاختبار فإن (Prob F) أكبر من 0,05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين كما هو موضح في الجدول رقم 06.

جدول (6)

اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	3.579711	Prob. F(2,16)	0.0519
Obs*R-squared	5.873593	Prob. Chi-Square(2)	0.0530
Scaled explained SS	1.748533	Prob. Chi-Square(2)	0.4172

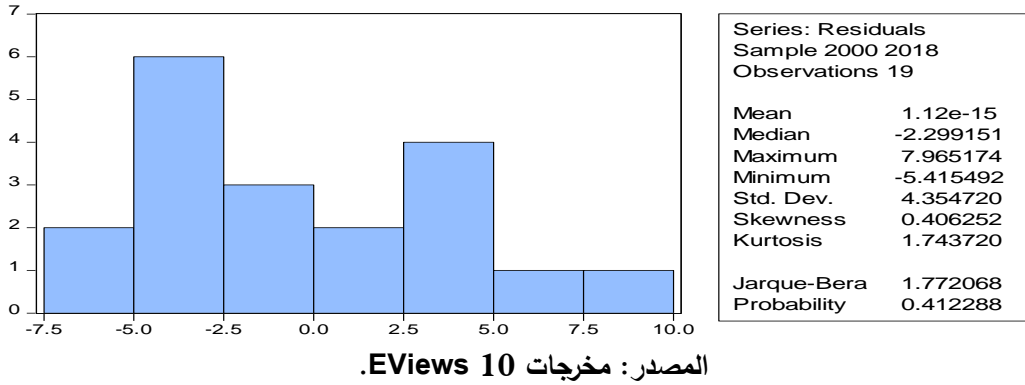
المصدر: مخرجات EViews 10.

■ اختبار التوزيع الطبيعي

من خلال الشكل رقم (01) ، نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج. للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera فوجد من خلال الشكل رقم (01) أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية لأن ألفا أكبر من 0,05 وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $J-B = 1.77$ أقل من $\chi^2 = 5.99$ ، وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي .

شكل (1)

اختبار التوزيع الطبيعي



الخاتمة

من خلال دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض نسبة البطالة تم التوصل إلى العديد من النتائج، أهمها:

- أصبحت الحكومة الجزائرية غير قادرة على تخفيض نسبة البطالة عن طريق توظيف يد عاملة غير منتجة في مؤسساتها، لذا تغيرت سياستها من توفير مناصب عمل في الوظائف الحكومية، إلى الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإحدى أهم الإستراتيجيات لتحقيق مستوى مرتفع من التوظيف ومن تم الحد من مشكلة البطالة، وهذا ما أسفرت عليه نتائج الدراسة، حيث أن نسبة العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يساهمون بنسبة 54 % في تفسير البطالة (المتغير التابع) في الجزائر، أما النسبة المتبقية 46% فتمثل بقية العوامل الأخرى التي لم تدرج في النموذج؛
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في دعم الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص خلق مناصب شغل، لكنها تعاني من مشاكل عديدة ما يجبر الحكومة الجزائرية لمعالجة هذه المشاكل من أجل أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي؛

- يمتاز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالعديد من الخصائص والمزايا، فهو ينمو بمعدلات أكبر من معدلات نمو المؤسسات الكبيرة، ويبرز ذلك من خلال الإحصائيات المقدمة خلال فترة الدراسة (2000-2018)؛
 - يجب أن يتوافق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع احتياجات سوق العمل خاصة في العديد من المجالات، وإلا ستتحصر الفائدة على بعض القطاعات فقط.
- كما يمكننا في ظل هذه التوصيات تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:
- يجب توفير البيئة الاستثمارية والقانونية الملائمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى يتم الاستفادة منها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، و يتم توجيهها إلى العمل في القطاعات الذي تعاني من تراجع في أهميتها النسبية في الإنتاج والتشغيل (خلق تنمية متوازنة)؛
 - الحد من البطالة الموسمية من خلال تشجيع إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على ضمان استمرارية الخدمة أو السلعة في غير موسمها لحين بداية الموسم القادم؛
 - إجراء دورات تدريب وتوعية للأشخاص العاطلين عن العمل، لحثهم وتشجيعهم على أهمية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وما توفره من دخل، يؤدي إلى انخفاض الطلب على الوظائف العمومية، مما يخفف من حدة عبئ توفير مناصب العمل من طرف الحكومة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- إيهاب مقابلة. (2009). دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة. بيروت: منظمة العمل العربية.
- زكي رمزي. (1997). الاقتصاد السياسي للبطالة. مجلة عالم المعرفة (226)، 23.
- سيف الإسلام علي مطر. (1993). دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة. مجلة دراسات تربوية، 8 (56)، 76.
- صابر بلول. (2002). الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية. مجلة جامعة دمشق، 18 (2)، 256.
- عبد الراضي إبراهيم محمود. (2008). حلول لمعالجة مشكلة البطالة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عبد السميع أسامة السيد. (2008). مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية (الأسباب، الآثار، الحلول). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عبد القادر رجب صبري، محمد حسين حمادة، و حجاج مرسي محمد سيد. (2009). البطالة نظرة واقعية.. وحلول عملية. القاهرة: دار العلوم.
- علي مكيد. (2007). الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- قاسم ماضي، و أمال خدامية. (15-16 نوفمبر 2011). أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم علاجها. *الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*. جامعة المسيلة.
- القانون رقم 01-18. (15 ديسمبر، 2001). *يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. (77)، 4. الجزائر، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- محمد ساحل. (2016). *فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة البطالة في الجزائر*. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- محمد عزيز، و محمد سالم كعبية. (1997). *البطالة مشكلة سياسة اقتصادية* (الطبعة الأولى). بنغازي، ليبيا: منشورات جامعة قاري أونس.
- محمد محروس إسماعيل. (1997). *اقتصاديات الصناعة والتصنيع*. الإسكندرية، مصر: مؤسّسة شباب الجامعة للطباعة.
- مختار أحمد قدرى. (2009). *دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة*. القاهرة.
- مدني بن شهرة. (2009). *الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)* (الطبعة الأولى). عمان ، عمان ، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع .
- مصطفى بورنان. (2014). *حاضنات الأعمال بين الدعم و التأهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. مجلة *دراسات - العدد الاقتصادي* ، 5 (2)، 160.
- موسى بن منصور، و ميلود زكري. (15-16 نوفمبر 2011). فعالية سياسة اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في العالم العربي -دراسة حالة الجزائر. *ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*. جامعة المسيلة.
- نصرالدين بن نذير، و محمد غردي. (2019). *التجربة الجزائرية في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. مجلة *دراسات - العدد الاقتصادي* ، 16 (1)، 249.
- وزارة م ص م ص ت. (2001-2019). *نشرية حول المعلومات الإحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر.
- وزارة م ص م ص ت. (ماي 2018). *النشرية رقم 32 حول المعلومات الإحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية:

- Ali Matar, S. E.-I. (1993). The Role of Education in Confronting the Problem of Unemployment. *Journal of Educational Studies* , 8 (56), 76.
- Aziz, M., & Koiba, M. S. (1997). *Unemployment is a problem of economic policy* (1 ed.). Benghazi: Kari Awnis Benghazi University Publications.
- Baloul, S. (2002). The Real Dimensions of the Unemployment Problem in Syria. *Damascus University Journal* , 18 (2), 256.
- Ben Chahra, M. (2009). *Economic Reform and Employment Policy (Algerian experience)* (1 ed.). Amman, Jordan: Al-Hamid Publishing and Distribution House.

- Ben Mansour, M., & Zankari, M. (2011). the effectiveness of the policy of accrediting small and medium enterprises as a strategic option to solve the problem of unemployment in the Arab world - case of Algeria,. *The international conference on the government's strategy to eliminate unemployment and achieve sustainable development, University of M'sila*. M'sila.
- Ben Nadir, N., & Ghardy, M. (2019). The Algerian Experience in Supporting and Developing Small and Medium Enterprises. *DIRASSAT Journal Economic Issue* , 16 (1), 249.
- Borennane, M. (2014). Business Incubators: Support and Rehabilitation for Small and Medium Enterprises . *DIRASSAT Journal Economic Issue* , 5 (2), 160.
- Essayed Abdessami'e, O. (2008). *The Problem of Unemployment in Arab and Islamic Societies (Causes, Effects, and Solutions)*. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jami'a.
- Ibrahim Mahmoud, A. (2008). *Solutions to address the problem of unemployment*. Alexandria: The Modern University Office.
- Kadri Mokhtar, A. (2009). *The Role of Small Enterprises in Reducing Unemployment*. Cairo.
- Law No. 18-01, L. (2001, December 15). *Includes a directive to promote small and medium enterprises*. (77) , 4. Algeria: The Official Journal of the People's Democratic Republic of Algeria.
- Madi, K., & Khedeymia, A. (2011). the causes of the unemployment problem in Algeria and the evaluation of its treatment. *The international conference on the government's strategy to eliminate unemployment and achieve sustainable development, University if M'sila*. M'sila.
- Mahrous Ismail, M. (1997). *Industrial and Manufacturing Economics*. Alexandria: University Youth Printing Foundation.
- Makid, A. (2007). *Econometrics Lessons and Solved Issues*. Algiers, Algeria: University Press Office.
- Mokabala, E. (2009). *The Role of Small and Medium Enterprises in Reducing the Unemployment Crisis*. Beirut: Arab Labor Organization.
- MSMEH. (2006-2018). *Brochure on statistical information about small and medium enterprises*. Algiers: Ministry of Small and Medium Enterprises and Handicraft.
- MSMEH. (May 2018). *Issue No. 32 on statistical information on SMEs*. Algiers: Ministry of Small and Medium Enterprises and Handicraft.
- Ramzi, Z. (1997). The Political Economy of Unemployment. *World of Knowledge journal* (226), 23.
- Sabry Abdelkader, R., Mohamed Hossein, H., & Hajjaj Morsi, M. S. (2009). *Unemployment a realistic view ... and practical solutions*. Cairo: Dar Al-Olum.
- Sahel, M. (2016). *The effectiveness of foreign direct investment in addressing unemployment in Algeria*. Jordan: Zahran Publishing and Distribution House.

المراجع الأجنبية:

- Aremu, M. A., & Adeyemi, S. L. (2011). Small and Medium Scale Enterprises as A Survival Strategy for Employment Generation in Nigeria. *Journal of Sustainable Development* , 4 (1).
- Bled, F. (1992). *financement des entreprises*. Paris: Lefebure édition.
- CEDEF. (2019). *Comment définit-on les petites et moyennes entreprises ?* Consulté le octobre 25, 2019, sur <https://www.economie.gouv.fr/cedef/definition-petites-et-moyennes-entreprises>
- MPMEA. (2004). *Actes des assises nationales de la PME*. ministère des petites et moyennes entreprises et de l'artisanat . Alger: ministère des petites et moyennes entreprises et de l'artisanat .
- Mukole, K. (2010). Job creation versus job shedding and the role of SMEs in economic development. *African Journal of Business Management* , 4 (11).
- ONS. (1995). *l'emploi et le chômage, données statistiques, n°226*. L'Office National des Statistiques. Alger: L'Office National des Statistiques.
- ONS. (2018). Consulté le Novembre 10, 2019, sur Office national des statistiques: www.ons.dz
- ONS. (2002, 2004, 2006,2008, 2010, 2012, 2014, 2016, 2017, 2018). *l'Algérie en quelque chiffres*. Consulté le décembre 20 , 2019, sur l'office nationale des statistiques : <http://www.ons.dz>
- Woźniak, M., Duda, J., Gašior, A., & Bernat, T. (2019). Relations of GDP growth and development of SMEs in Poland. *23rd International Conference on Knowledge-Based and Intelligent Information & Engineering Systems* . 159 , pp. 2470–2480 . Procedia Computer Science, On line : <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877050919316278>.
- Zeraibi, A., & Laeeq, R. J. (2019). The Role of Small and Medium Enterprises in the Domestic Product (GDP): A Case Study on Algeria. *Business And Management Research Journal* , 9 (1).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال

رديف، م. مراد، إ. (2020). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإشكالية البطالة في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2018)، *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، 11(2). ص. 197-213.

Redif, M. Morad, S. (2020). Small and medium enterprises and the problem of unemployment in Algeria - an econometric study during the period (2000-2018), *Dirassat Journal Economic Issue*, 11(2). pp. 197-213.